

# أصول الشاشي

نظام الدين أبي علي أحمد بن محمد بن إسحاق الشاشي  
المتوفى سنة ٣٤٤ هـ

وبها منته

بمقدمة المحواشي  
شرح أصول الشاشي  
للمول محمد فيض الحسن الكنتروحي

ضبطه وصنعه  
عبد الله محمد الحلياني

تذنبه:

وضعنا «أصول الشاشي» في أعلا الصفحات ،  
ودفعنا شرحه «عمدة المحواشي» في أسفل  
الصفحات على شكل حواشي ، وفصلنا بينهما بخط

مستورات

محمد تقي بيضون

لشركت كتاب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

## بحث شرط العمل بخبر الواحد

قلنا: شرط العمل بخبر<sup>(١)</sup> الواحد، أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة<sup>(٢)</sup> المشهورة، وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال<sup>(٣)</sup> عليه السلام (تكثر لكم الأحاديث بعدي فإذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه وما خالف فردّوه). وتحقيق<sup>(٤)</sup> ذلك فيما روي عن عليّ بن أبي طالب إنه قال: كانت الرواة على ثلاثة أقسام. مؤمن مخلص صحب رسول الله ﷺ، وعرف معنى كلامه.

وأعرابيّ جاء من قبيلة فسمع بعض ما سمع ولم يعرف حقيقة كلام رسول الله ﷺ، فرجع إلى قبيلته، فروى بغير لفظ رسول الله ﷺ فتغيّر المعنى، وهو يظنّ أنّ المعنى لا يتفاوت. ومنافق لم يعرف نفاقه، فروى ما لم يسمع وافتري فسمع منه أناس فظنّوه مؤمناً مخلصاً فرووا ذلك واشتهر بين الناس.

فلهذا المعنى وجب<sup>(٥)</sup> عرض الخبر على الكتاب والسنة المشهورة.

ونظير<sup>(٦)</sup> العرض على الكتاب في حديث مسّن الذكر فيما يروى عنه (من مسّن

- (١) قوله (بخبر الواحد) أعلم أن قبول خبر الواحد ووجوب العمل به متعلق بشروط ثمانية على ما أشار إليه الشيخ في الكتاب. أربعة في نفس الخبر. وأربعة في المخبر. فالأربعة الأولى أن لا يكون مخالفاً للكتاب، وأن لا يكون مخالفاً للسنة المشهورة، وأن لا يكون في حادثة تعم بها البلوى، وأن لا يكون متروك الاحتجاج به عند ظهور الاختلاف. وأما الأربعة في المخبر فالعقل، والعدالة، والضبط، والإسلام.
- (٢) قوله (والسنة المشهورة) والمتواتر والإجماع، لأن هذه الأدلة قطعية، والخبر الواحد ظني ولا تعارض بين القطع والظني بوجه ما، الظني يسقط بمقابلته.
- (٣) قوله (قال) الخ... دليل على المدعي المذكور على بعضه بالعبرة وعلى بعضه بالدلالة.
- (٤) قوله (وتحقيق ذلك) أي اختلاف الرواة ولزوم العرض على كتاب الله تعالى.
- (٥) قوله (وجب عرض الخبر على الكتاب) الخ... لاحتمال أن يكون رواه أعرابياً غير فقيه، أو منافقاً روى ما لم يسمع. فإن قلت: قد طعن فيه أهل الحديث وقالوا: روى هذا الحديث يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث عن ثوبان، ويزيد بن ربيعة مجهول ولا يعرف له سماع عن أبي الأشعث فكان منقطعاً فلا يصح الاحتجاج به. والجواب عنه: أن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري أورد هذا الحديث في كتابه وهو إمام أهل الحديث فكفى به دليلاً على صحته ولم يلتفت إلى غيره.
- (٦) قوله (ونظير العرض على الكتاب) الخ... وهو قوله عليه السلام «من مس ذكره فليتبعضاً» فإنه مخالف للكتاب لأن الله تعالى مدح المتطهرين بالاستنجاء والماء بقوله عز اسمه ﴿فَيَسْجُدْ سَعْجَةً﴾ والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا بمسّ الفرجين، وثبت بالنص إنه من التطهير؛

ذكره فليتوضأ). فعرضناه على الكتاب فخرج مخالفاً لقوله تعالى ﴿ فِيهِ <sup>(١)</sup> رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا <sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُمْ كَانُوا يُسْتَنَجَوْنَ بِالْأَحْجَارِ ، ثُمَّ يَغْسِلُونَ بِالْمَاءِ .  
ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا تنجيساً <sup>(٣)</sup> لا تطهيراً <sup>(٤)</sup> على الإطلاق .

وكذلك قوله عليه السلام : أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها ففكاحها باطل باطل باطل ، خرج مخالفاً لقوله تعالى ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُمْ أَنْ يَبْتِخَرُوا <sup>(٥)</sup> أَزْوَاجَهُمْ ﴾ فَإِنَّ الْكِتَابَ يوجب <sup>(٥)</sup> تحقيق النكاح منهن .

ومثال العرض على الخبر المشهور : رواية القضاء بشاهد <sup>(٦)</sup> ويمين .

فإنه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام : البينة ، على المدعي واليمين على من أنكر .

= والحديث يقتضي أن يكون مس الذكر حدثاً يوجب الوضوء ، لأنه أمر بالتوضي بعد مس الذكر . فلو لم يكن حدثاً لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة ، لأن فعل النبي عليه السلام وكذا حكمه لا يخلو عن الحكمة ، فإذا تعارض أي الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي هو أدنى من الكتاب باعتبار العمل لا باعتبار ذاته فافهم .

(١) قوله (فيه) أي في مسجد قباء بالضم (والمد) قرية من قرى المدينة ، روي أنه عليه الصلوة والسلام مشى حين نزلت هذه الآية ومشى معه المهاجرون حتى وقفوا على باب المسجد فإذا الأنصار جلوس ، فقال : «يا معشر الأنصار إن الله تعالى قد أثنى لكم فما الذي تصنعونه عند الوضوء وعند الغائط؟ فقالوا: يا رسول الله نُسِّجُ الغائط الأحجار الثلاثة ، ثم تتبع الأحجار الماء» فتلا النبي عليه السلام ﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا <sup>(٢)</sup> ﴾ الآية .

(٢) قوله (تنجيساً للبدن) بالنجاسة الحكيمة ، وهي أقوى من الحقيقية .

(٣) قوله (لا تطهيراً) وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً على الإطلاق ومدحهم بذلك ، ولو كان حدثاً لما استحقوا المدح ، إذ الإنسان لا يستحق المدح بالتطهير في حالة الحدث فافهم .

(٤) قوله (فلا تعضلوهن) العضل: المنع والضيق ، والخطاب الأولياء ، أي لا تمنعهن وكانوا يعضلوهن بعد انقضاء العدة ظلماً .

(٥) قوله (يوجب تحقيق النكاح) الخ . . . أي ثبوته وذلك ينافي بطلانه كما هو صريح الحديث . ولقائل أن يقول : تحقق الشيء وجوده لا يستلزم صحته ، ألا ترى إن الشيء يوجد بركته ومحلته بتمامه ، ومع ذلك توقف صحته على شرط من الشرائط . كالصلوة توجد بشرائطها وأركانها ، ومع ذلك توقف صحتها على ستر العورة والنية وغيرها .

وأجاب عنه الشارح رحمه الله في فصل الخاص : بأنه لما أخبر الشارع بوجود النكاح منها كان الموجود ما يكون نكاحاً عنده ، ولا نعني بصحته شرعاً سوى ما يكون نكاحاً عند الشارع وهو مطلق عن قيد إذن الولي .

(٦) قوله (بشاهد ويمين) صورته : رجل ادعى مالاً مثلاً على غيره ، ولا يكون له شاهد إلا واحد ، فقضى القاضي بشاهد ويمين المدعي عملاً بخبر واحد . فهذا لا يجوز : لأنه مخالف للمخبر المشهور وهو قوله عليه السلام (البينة على المدعي واليمين على من أنكر) .

# أصول الشاشي

لإمام نظام الدين الشاشي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

على أساس حاشية

الشيخ الحافظ محمد بركات الله اللكنوي المسقى به

”أحسن الجواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تفريج الأحاديث

مكتبة الشاشي كراتشي باكستان

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنَظِرُونَهُ مِنْهُمْ (النساء: ٨٣)

# أصول الشاشي

للإمام نظام الدين الشاشي

المتوفى سنة ٣٢٥

على أساس حاشية الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي  
المسمى به

”أحسن الحواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي  
كراتشي باكستان

٣ - ومنافقٌ لم يُعرف نفاقه فروى ما لم يسمعَ وافترى، فسمعَ منه أناسٌ، فظنَّوه مؤمناً مخلصاً فرووا ذلك واشتهرَ بين الناس\*.

فهذا المعنى وجب عرضُ الخبر على الكتاب والسنة المشهورة.

ونظير العرض على الكتاب: في حديث مسَّ الذكر فيما يُروى عنه "من مسَّ ذكره فليتوضأ"،\*\* فعرضناه على الكتاب، فخرج مخالفاً لقوله تعالى: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا﴾، فإنهم كانوا يستنجون بالأحجار ثم يغسلون بالماء، ولو كان مسُّ الذكر حدثاً لكان هذا تنجيساً لا تطهيراً على الإطلاق.

أي أهل قباء  
الاستنجاء بالماء

وجب عرضُ الخبر إلخ: لاحتمال أن يكون راويه أعرابياً غير فقيه أو منافقاً روى ما لم يسمع. ونظير العرض على إلخ: وهو قوله عليه السلام: "من مس ذكره فليتوضأ"، فإنه يخالف للكتاب؛ لأن الله تعالى مدح المتطهرين بالاستنجاء بالماء بقوله عز اسمه: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّطَهَّرُوا﴾، والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا لمس الفرجين، وثبت بالنص أنه من التطهير، والحديث يقتضي أن يكون مس الذكر حدثاً يوجب الوضوء؛ لأنه أمر بالتوضي بعد مس الذكر، فلو لم يكن حدثاً لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة؛ لأن فعل النبي عليه السلام وكذا حكمه لا يخلو عن الحكمة، فإذا تعارضاً أي: الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي هو أدنى من الكتاب باعتبار العمل لا باعتبار ذاته فافهم. فخرج مخالفاً لقوله تعالى إلخ: نزلت هذه الآية في أهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون بالماء بعد استعمال الأحجار، والاستنجاء بالماء لا يتصور إلا لمس الفرجين جميعاً، فلو كان مس الذكر حدثاً لا يكون الاستنجاء تطهيراً، وقد ثبت بالنص أنه تطهير، والحديث تقتضي أن يكون مس الذكر حدثاً يوجب الوضوء؛ لأنه أمر بالتوضي بعد مس الذكر، فلو لم يكن حدثاً لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة، والنص يقتضي أن لا يكون حدثاً؛ لما ذكرنا، فلذا ترك الحديث.

تنجيساً: للبدن بالنجاسة الحكيمة، وهي أقوى من الحقيقة. لا تطهيراً: وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً على الإطلاق ومدحهم بذلك، ولو كان حدثاً لما استحقوا المدح؛ إذ الإنسان لا يستحق المدح في حالة الحدث فافهم.

\* لم أجده.

\*\* أخرجه الترمذي في "جامعه" في باب الوضوء من مس الذكر، رقم: ٨٢، والنسائي في باب الوضوء من مس الذكر، رقم: ٤٤٧، وأبو داود في باب الوضوء من مس الذكر، رقم: ١٨١، عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها.



# أُصُولُ الشَّاشِي

( مَخْصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ )

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

( من رجال القرن السابع الهجري )

مع مُقَدِّمَة

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَهَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)

# أُصُولُ الشَّاشِي

(مَخْصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مَعَ مُقَدِّمَةِ

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



دار القرآن الإسلامي



يسمع وافترى فسمع منه أناس فظنوه<sup>١</sup> مؤمناً مخلصاً، فرووا ذلك واشتهر بين الناس<sup>٢</sup>.  
فلهذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب والسنة المشهورة.

### ونظير العرض على الكتاب:

في حديث مس الذكر في ما يروى عنه عليه السلام: من مس ذكره فليتوضأ<sup>٣</sup>،  
فعرضناه على الكتاب، فخرج مخالفاً لقوله تعالى: فيه رجال يحبون أن يتطهروا<sup>٤</sup>، فإنهم كانوا يستنجون بالأحجار ثم يغسلون<sup>٥</sup> بالماء،  
ولو كان مس الذكر حدثاً لكان هذا<sup>٦</sup> تنجيساً لا تطهيراً على الإطلاق.  
وكذلك قوله عليه السلام: أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها

١ ش: وظنوه، ر: فظنوه أنه كان.

٢ لم أجده.

٣ أخرجه الترمذي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، والنسائي في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وابن ماجه في كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر، وغيرهم.

٤ سورة التوبة الآية ١٠٩.

٥ ش: وإنهم.

٦ "يغسلون" سقط من: ش.

٧ ش: هذا التطهير.



نحمد الله تعالى على طبع المتن المتين في اصول الفقه والدين السمس بالمحسن المشهور

# أُصُولُ الشَّاشِي

مع

# أَحْسَنَ الْحَوَاشِي

— قال العلامة الكنوي — :

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسين“ وأنه لنظام الدين الشاشي، قيل كان سنّ المصنف لما صنفه خمسين سنة فسمّاه به“

(الفوائد البهية، ص ٢٣٣)

— الناشر —

مقابل  
تدري کتب خانہ - آرام باغ - کراچی

الاصول الثاني	٤٤	المستثنى
---------------	----	----------

المستغنى

[illegible][illegible][illegible]

